وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة
معهد الحقوق والعلوم السياسية

شهادة مشاركة

يشهد السيد مدير المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة والسيد مدير معهد الحقوق والعلوم السياسية

أن الأستاذ(ة): **د. منصوري محمد**

قد شارك(ت) بمداخلة موسومة بـ: **" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بين أهميتها في الاقتصاد الوطني والمعوقات التي تواجهها "**

في الملتقى الوطني بتقنية التحاضر عن بعد حول: **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية وتطوير الاستثمار في الجزائر"**

" المنظم من طرف معهد الحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله – تيبازة بالتعاون مع مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، يوم 16 جوان 2021.

مدير المعهد
المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة
مدير معهد الحقوق والعلوم السياسية
السيد: حدار جمال

مدير المركز
مدير المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة
د. يونسي مختار

مداخلة بعنوان: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بين أهميتها في الاقتصاد الوطني والمعوقات التي تواجهها

المحور الخامس: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – المعيقات والبدائل.

اللقب: منصوري الاسم: محمد

العنوان: ص.ب: 137 برهوم ولاية المسيلة

ولاية: المسيلة

رقم الهاتف: 0772.98.86.49

عنوان البريد الإلكتروني: 28.mansouri@gmail.com

طالب دكتوراه علوم جامعة باتنة 1

أستاذ مؤقت بجامعة محمد بوضياف كلية الحقوق والعلوم السياسية.

ملخص

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد في دول العالم، نظرا لدورها الفعال في رفع الناتج الوطني الخام وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني وتنويع مصادر إيرادات الدولة. فالمشرع الجزائري فصل بين المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال، ورقم الأعمال السنوي ومجموع الحصيلة السنوية. وعلى الرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به هذا القطاع من قبل الدولة، إلا أنه مازال دون المستوى المطلوب منه، نتيجة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها.

لذا ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم، تأخذ في طياتها إصلاحات جذرية لتجاوز المشاكل والعراقيل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقص من قدرتها على المنافسة، وهو ما يعني أن يمس هذا الإصلاح جوهر النظام القانوني والاقتصادي والإداري، لتحسين بيئة الأعمال هذه المؤسسات باعتبارها تمثل حلقة الربط بين جميع القطاعات الاقتصادية.

Abstract:

Small and medium enterprises are considered one of the main pillars upon which the economy is based in the countries of the world, due to their effective role in raising the gross national product and the latter in turn leads to increasing per capita national income and diversifying the sources of state revenue. The Algerian legislator separated the MSMEs according to the number of workers, the annual turnover and the total annual turnover. Despite the great interest and support that this sector has received from the state, it is still below the required level, as a result of a set of obstacles hindering its work.

Therefore, those in charge of this sector should adopt a clear-cut policy that includes radical reforms to overcome the economic and institutional problems and obstacles that affect small and medium enterprises and reduce their ability to compete, which means that this reform touches the essence of the legal, economic and administrative system to improve this business environment Institutions as being the link between all economic sectors.

مقدمة:

مع نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين طرأت تحولات وتغيرات جديدة مسّت المنظومة القانونية في الجزائر والخاصة بمجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وهذا بتشكيل أطر قانونية لدعم العمل والمبادرات المقاولاتية عند حاملي الأفكار، من أجل تنفيذ استراتيجية طويلة المدى من شأنها دعم النسيج المؤسساتي على المستوى الوطني وتعزيز روح المقاولاتية لدى الشباب وخريجي معاهد التكوين المهني والجامعات.

فتوفير الدعم بأشكاله المتعددة سيشكل سندا معرفيا استشاريا في إطار تكوين ومرافقة حاملي الأفكار وتقديم العون في مجال القانون والمناجمنت والتسويق والإعلام الآلي. وهذا ما سيسنح لحامل الفكرة أو المشروع من الارتقاء برصيده العلمي متجاوزا العقبات التي تواجه المؤسسة الناشئة في واقعها المنتمية إليه بتعقيداته وحركيته المستمرة في مختلف الجوانب سواء أكانت قانونية أم اقتصادية أم سياسية.

وفي ظل المنافسة العالمية المتنامية؛ بات قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية مرهونا بمستوى أدائها، وتحقيقها لمستويات عالية من الأداء يتعرض لجملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وقدرتها على العمل منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية كالمشاكل الإدارية والتنظيمية والمشاكل المتعلقة باليد العاملة غير المؤهلة، ومنها ما يتعلق بالبيئة الخارجية كمشاكل التسويق والمشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا وغيرها من المشاكل، ولعل اكبر هذه المشاكل التي يعاني منها أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المتعلقة بالحصول على مصادر التمويل المختلفة.

وقد قامت الجزائـر كغيرها من الدول بتوجيه مزيد من الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات القليلة الماضية وهذا من خلال وضع جملة من السياسات والإجراءات المشجعة، منها حاضنات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصناديق تنمية مشروعات الشباب وتأسيس شركات لتطوير مناطق صناعية يتم تخصيصها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ظل الأهمية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما هي أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

من هذا المنطلق سوف نقسم دراستنا إلى محورين:

1. المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2. المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها

المبحث الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا انه لاتزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ما هو متعلق بتعريفها، ومنها ما يتعلق بأشكالها وخصائصها وهذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة عند المهتمين بهذا النوع من المؤسسات بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل النهوض بها وترقيتها.

حيث يوجد صعوبة في تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتحديد مفهومها لا يمكن الاستناد إلى معيار واحد معين، وإنما نستند إلى بعض الأسس، وسنحاول التطرق إلى المعايير التي يعتمد عليها في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تم اعتماد بعض المعايير والأسس التي يمكن من خلالها تمييز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها ومن هذه المعايير:

الفرع الأول: المعايير الكمية

أن حجم المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات الكمية والإحصائية المحددة للحجم، ومن أهم هذه المعايير[1]:

أولا: عدد العمال/ القوة العاملة: حسب هذه المعيار تنقسم إلى :

- مؤسسات مصغرة **Micro** وتضم من واحد إلى تسعة عمال؛
- مؤسسات صغيرة **Mini** وتضم من عشرة إلى مائة وتسع وتسعين عامل؛
- مؤسسات متوسطة وهي المؤسسات التي تضم من مائتين إلى أربع مائة وتسعة وتسعين عامل.

ثانيا: رأس المال المطلوب: يتم تدبيره بواسطة شخص أو عدد من الأشخاص؛

ثالثا: محدودية حجم المبيعات؛

رابعا: القيمة المضافة السنوية تكون منخفضة؛

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، مرجع سبق ذكره، ص 15.

وبالرغم من تعدد المعايير الكمية إلا انه يمكن القول بأن معيار عدد المشتغلين يعتبر أكثرهم قبولا على المستوى الدولي.

الفرع الثاني: المعايير النوعية

إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها لوضع تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك يتم اللجوء إلى مجموعة من المعايير النوعية والمتمثلة في[1]:

أولا: المعيار القانوني: يتوقف الشكل القانوني للمؤسسة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله فشركات الأموال غالبا ما يكون رأس مالها كبير مقارنة مع شركات الأشخاص، وانطلاقا من هذا المعيار تشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع مؤسسات الأفراد والمؤسسات العائلية والتضامنية ومختلف شركات التوصية، كما أنها تضم المهن الإنتاجية والحرفية.

ثانيا: معيار الملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تكون في معظمها مملوكة من طرف القطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أشخاص.

ثالثا: معيار الاستقلالية: تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مستقلة إذا كانت الإدارة مستقلة مالية بنسبة 50%، فالقرارات داخل المؤسسة تتخذ من طرف مالكها دون تدخل أطراف خارجية، كما يتحمل كافة مسؤوليات اتجاه الغير.

رابعا: معيار المسؤولية: تكون المسؤولية المباشرة والنهائية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمالك، فهو يمثل المتصرف الوحيد انه الذي يقوم باتخاذ القرارات وتنظيم العمل داخلها، كما انه يشرف على عدة وظائف كالتمويل والتسويق .....الخ.

خامسا: معيار الحصة السوقية: يمكن الحكم على المؤسسة استنادا إلى علاقتها بالسوق كون هذه الأخير الهدف الذي تؤل إليه منتجاتها وبهذا يعد مؤشرا لتحديد حجم المؤسسة بالاعتماد على وزنها وأهميتها حيث كلما كانت حصة المؤسسة فيه كبيرة وتفرض هيمنتها عليه أما تلك التي تستحوذ على جزء قليل منه فتعد صغيرة أو متوسطة وعموما فان حجم المؤسسة يتوقف على طلب منتوجاتها في السوق.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[1] نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص33.

هناك العديد من التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي قدمتها العديد من الدول ومن هذه التعاريف نذكر ما يلي:

الفرع الأول: تعريف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

توصل الاتحاد الأوروبي عام 1996 إلى التعريف المقترح والذي يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم(01) : تصنيف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة[1].

نوع المؤسسات	العدد الأقصى للموظفين	الحد الأقصى لرقم الاعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	09	_	_
الصغيرة	49	07 مليون يورو	05 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

أما تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: فقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العمال كما يلي[(1)]:

- المؤسسات الخدماتية والتجارية بالتجزئة.... من 1الى05 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة.... من5الى15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية...عدد العمال 250عامل أو أقل.

الفرع الثاني: تعريف منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE

بالنسبة لمنظمة العمل الدولية، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المنشآت الانتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص ويديرها مالكها، ويصل عدد العاملين فيها إلى 250 عامل[2].

---

[1]- المصدر: لخضر مداح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الملتقى الوطني الأول، حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، ص23.

[(1)] لخضر مداح، مرجع سبق ذكره، ص22-23.

2- المصدر: مودع وردة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (رسالة ماستر)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، 2015، ص24.

أما تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، فمن خلال الجدول الآتي يتم تعريف وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم (2): يمثل تصنيف المؤسسات تبعا لتعداد العمال في دول OCDE[1].

الحجم / الدول	مؤسسات صغيرة (عامل)	مؤسسات متوسطة (عامل)	مؤسسات كبرى (عامل)
بلجيكا	من 01 إلى 50	من 51 إلى 200	أكبر من 201
الولايات المتحدة الأمريكية	من 01 إلى 250	من 251 إلى 500	أكبر من 501
فلندا	من 01 إلى 50	من 51 إلى 200	أكبر من 201
بريطانيا	من 01 إلى 50	من 51 إلى 200	أكبر من 201
اليابان	من 01 إلى 49	من 50 إلى 500	أكبر من 501
سويسرا	من 01 إلى 20	من 21 إلى 100	أكبر من 101

من خلال الجدول نلاحظ أن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة لأخرى حسب معيار عدد العمال وهذا يعود إلى عدة اعتبارات تخص كل دولة.

الفرع الثالث: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري

لقد تضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعريف التالي[(1)]:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات والتي تشغل من01الى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار كما تستوفي معيار الاستقلالية، بالإضافة إلى التعريف السابق فقد تضمن القانون التوجيهي التعاريف المفصلة التالية:

– المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسة تشغل اقل من عامل (01) إلى تسعة (09) عمال وتحقق رقم أعمال اقل من أربعون (40) مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرين (20) مليون دينار.

– تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10الى 49عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعمائة (400) مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائتي (200) مليون دينار.

[1]– المصدر: مودع وردة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (رسالة ماستر)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، 2015، ص25.

[(1)] المرسوم التنفيذي رقم 17–02 المؤرخ في 2017/01/10، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد02، المواد 10،9،8،5، ص5–6.

– تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين أربعمائة (400) مليون دينار إلى أربع(04) ملايير دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائتين (200) مليون إلى (01) مليار دينار.

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات المصغرة و الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[1].

نوع المؤسسات	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	الإيرادات السنوية (مليون دج)
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 09	أقل من 40	أقل من 20
مؤسسة صغيرة	من10 إلى 49	أقل من 400	أقل من 200
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 إلى 4000	من 200 إلى 1000

من خلال التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي:

"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل كيان اقتصادي يقوم بإنتاج السلع أو الخدمات في إطار قانوني يمكنها من ممارسة نشاطها، من أجل تلبية حاجات ورغبات المستهلك وتحقيق مقابل ذلك عائد مالي".

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية وأداة للبناء الاقتصادي، وان هذا الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع ويمكن إيجاز هذه الخصائص كما يلي:

أولا: سهولة التأسيس: ترجع سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى الانخفاض النسبي لقيمة رأس المال اللازم لإنشائها، كما تتميز بسهولة إجراءات التأسيس وانخفاض التكاليف المتعلقة بها، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة[(1)].

ثانيا: الاستقلالية في الإدارة: في غالب الأحيان يكون مالك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هو المسير، ما يؤدي إلى تركز القرارات عنده، وهذا ما يسهل قيادة المؤسسة، لكن عادة ما نجد هذا النوع من المسيرين

---

[1]– المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى المرسوم التنفيذي رقم 17–02 المؤرخ في 2017/01/10، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد02، المواد10،9،8،5، ص–56.

[(1)] ليث عبد الله القهري وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الجامعة للنشر، عمان،2012، ص19.

(مالك ومسير) متعود على القيام بمختلف الوظائف بمفرده، فمثلا قد نجده هو من يتفاوض مع الزبائن والموردين ويقوم بالإجراءات الإدارية والمصرفية وقد يشرف بنفسه على تصليح العتاد.... الخ.

في هذه الحالة فان قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها ونجاحها تتوقفان على قدرة هذا الشخص في التحكم وإدارة أعمال المؤسسة[2].

ثالثا: بساطة التنظيم: كلما كان حجم المؤسسة أصغر قلت معه المستويات التنظيمية ونقصت المسافة بينها، ففي الغالب يكون المسير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قريبا من العمال وهذا لتقاسمه معهم نفس مكان وظروف العمل، وهذا الاتصال المباشر بالعمال يسمح للمسير بتقدير نقاط قوة وضعف كل عامل ويمكنه كذلك من توجيه جهودهم نحو تحقيق أهداف المنظمة.

رابعا: نظام معلومات يتميز بقلة التعقيد: تتميز أنظمة المعلومات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وقلة التعقيد، فعادة ما يعتمد المسؤولون على قنوات اتصال غير رسمية يستعمل فيها الاتصال المباشر عكس المؤسسات الكبيرة التي تعتمد على آليات معقدة وقنوات اتصال مهيكلة.

خامسا: قصر فترة الاسترداد: وهي الفترة اللازمة لاسترداد تكاليف استثمار المشروع، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية اقل من غيرها وهذا راجع لـ [1]:

1-صغر حجم رأس المال المستثمر.

2-سهولة التسويق.

3-زيادة دورات البيع.

4-قصر دورة النتاج.

المبحث الثاني : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمعوقات التي تواجهها

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في إقتصاديات الدول، كما تواجه جملة من الصعوبات التي تعرقل نجاحها وتهدد في بعض الأحيان حتى بقائها في السوق، وخاصة في الدول النامية. ويمكن تلخيص أهميتها وأهم المعوقات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مايلي:

---

[2] خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2013، ص37.

[1] خبابة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص39.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على المساهمة في عملية التنمية ومساهمتها في تحقيق جملة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تلخيص الأهمية في نقاط التالية[(2)] :

أولا: تعتبر الأداة الأساسية التي ينشط من خلالها القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. [1]حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة بقدر أكبر من المرونة عن المشروعات الكبيرة في التحول من خط الإنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى الأقصى.

ثانيا: تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني وكذا المساهمة في تحقيق التكامل بين القطاعات ما يخلق بعض التوازن في الاقتصاد الوطني لان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاعات مختلفة[2].

ثالثا: تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق توفير مناصب الشغل ورفع معدلات الدخل الفردي[3].

---

(2) – حسين عبد المطلب الأسرج ، البديل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، الإمارات،2009، ص14

1– سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات الحلول، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر"، جامعة المسيلة (الجزائر)، يومي 28–29 أكتوبر 2014، ص 10.

2– تعتبر عملية تشكيل القيمة المضافة من أهم المؤشرات على قوة أي اقتصاد في العالم، حيث تظهر قدرة ذلك الاقتصاد الإنتاجية والإبداعية كذلك، ولا شك أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (سواء كانت تابعة للقطاع الخاص أو القطاع العام) تلعب دورا كبيرا في هذه العملية. أنظر: رقيق بشرى، دور هيئات الدعم المالي في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب 2010–2016 بالمسيلة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018، ص 19.

3– تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دورا هاما في معالجة مشكلة البطالة حيت بلغ عدد هذه المؤسسات في نهاية سنة 2016 حوالي 1022621 مؤسسة توفر أكثر من 2371020 منصب عمل، وتمثل نسبة مساهمة المؤسسات الخاصة فيها أكثر من 99 %. أنظر: رقيق بشرى، مرجع نفسه، ص 19.

رابعا: تعد آلية فعالة في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة السعر لفائدة الموظفين ذوي الدخل المنخفض كما انه بإمكانها إنتاج سلع لا تنتجها المؤسسات الكبيرة لاعتبارات متعلقة بالحجم، وتملك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على تلبية حاجيات المستهلكين وهذا لتفاعلها المباشر معهم.

خامسا: يعتبر الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة ناجحة في تعبئة مدخرات الأفراد وإعادة ضخها في الحلقة الاقتصادية على شكل استثمارات.

المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة عوائق تؤدي إلى عدم الانطلاق الجيد للمقاول في إنشاء مؤسسته أو عوائق أثناء ممارسة نشاطه ما يؤدي به أحيانا إلى التوقف لفترات ما يؤدي إلى تكبد خسائر وتكاليف اضافية وهذا ما نجده خاصة في البلدان التي لا يزال نسيجها المؤسساتي هش وهذا راجع لعدة عوامل في بيئة المؤسسة[1].

أولا: ضعف الاقتصاد: ضعف أداء الاقتصاد الوطني يشير عائق رئيسي يجبر المقاولين على وقف أهدافهم، وهذا في دراسة للمقاولين في رومانيا من طرف أكدوا أن ضعف الاقتصاد هو ثالث أسوء عائق لتطوير المقاولاتية...؛

ثانيا: مشكلة الاتصال مع بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المشاكل البيئية هي عوامل بيئية خارجية لها تأثير على عالم الأعمال، وهذه العوامل هي البيئة الاقتصادية، والقانونية، والبنية التحتية المادية وغير المادية، ومؤسسات الدعم الحكومية وغير الحكومية، والقوى الاجتماعية والثقافية...؛

ثالثا: وزن القطاع غير الرسمي: هناك مشكلة أخرى وهو الطاع غير رسمي الذي ينتج عنه عبئ ضريبي والذي يفرض على أصحاب المشاريع، مما يشجعهم على الاستقرار في اقتصاد تحت الأرض...؛

رابعا: القيود المؤسساتية والفساد: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عقبات تتمثل في نقص هياكل دعم المؤسسات والبنى التحتية، خاصة المؤسسات الصغيرة هم أكثر عرضة لهذه المشاكل، وهناك أدلة على الدول الاشتراكية السابقة في أوربا الوسطى والشرقية ترك الإرث الشيوعي مواطن ضعف مؤسساتية...؛

خامسا: صعوبة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: فحصول هذه الأخيرة على التمويل يعتبر احد أهم المعوقات التي تواجه تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم الجهود المبذولة من طرف الدول في معالجة إشكالية تمويل هذه المؤسسات إلا أن نتائجها تبقى محدودة نتيجة لمحدودية قدراتها التمويلية ويمكن القول أن إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع في الأساس الى الأسباب التالية:

1. **الاعتماد على المصادر الذاتية:** إن المصدر الأساسي الذي تعتمده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويل نشاطها يتمثل في الموارد الذاتية والمدخرات الشخصية لأصحاب هذه المؤسسات بالإضافة إلى الاقتراض من الأقارب. فقد أثبتت العديد من الدراسات أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشأ بواسطة الموارد الذاتية، ففي فرنسا بينت دراسة أن 32 % من المؤسسات اعتمدت كلية على الموارد الذاتية لتمويل استثماراتها في حين أن 39 % لجأت للتمويل عن طريق البنوك.
2. **ضعف البنية التحتية للقطاع التمويلي:** يمثل تواضع البنية التحتية المصرفية المتمثلة خاصة في عدم شفافية المؤسسات، وضعف نظم المعلومات الائتمانية المتمثلة خاصة في عدم وجود مكاتب للاستعلام الائتماني وعدم وجود آليات لتصنيف المقترضين، وعدم وجود ضمانات موثوق بها، وضعف حقوق القانونية أحد الأسباب الرئيسية لعزوف البنوك عن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتحتل الجزائر مراتب متدنية في مجال البنية التحتية للقطاع التمويلي.
3. **مشكلة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة:** إن ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة يمثل أحد العقبات التي تزيد من حدة مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعادة ما تنتهج الدول سياسات نقدية مختلفة تعطي أولوية للمؤسسات في الحصول على التمويل خاصة في مرحلة الإنشاء ومساندة المؤسسات المتعثرة[1].

[1]- عبد المجيد عبد المطلب،" اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 61.

4. **قصور الجوانب التشريعية والتنظيمية للقطاع التمويلي:** يتجسد ضعف الجوانب التشريعية والتنظيمية للقطاع التمويلي في عدم تطور الوساطة المالية، وكذلك في غياب وعدم تطور عدد من الأدوات التمويلية الهامة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

سادسا: نقص في الموارد البشرية المؤهلة: توجد في البلدان النامية أدلة متزايدة على النقص في اليد العاملة المؤهلة وعلى جميع المستويات، ولاسيما في المجالات التقنية، وتشكو المؤسسات من قيود تحسين الأداء وارتفاع معدل دوران الموارد البشرية ذات المهارة بين المؤسسات...[2].

سابعا: المشكلات الفنية: تعتبر الدراسات الفنية ودراسة الجدوى الاقتصادية وتوفر المعلومات الحديثة والدقيقة حول حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية والتكنولوجية من المستلزمات الضرورية لاستمرارية أي مشروع في السوق، ومن المؤسف أن نسبة كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزئرية تعاني من نقص في هذه المجالات مجتمعة ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها[3]:

- **نقص المعلومة:** التي أصبحت في وقتنا الحالي عنصرا إنتاجيا جديدا يتفوق في أهميته على عوامل الإنتاج التقليدية، ويمثل عنصرا حاسما في نجاح المؤسسة مما يضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات لتراقب وتساير تطورات السوق للتأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها.
- **صعوبات تكنولوجية:** مردها إلى سببين هما عدم قدرتها على تطوير تكنولوجياتها الخاصة من جهة، وعدم قدرتها على استخدام التكنولوجيات المستوردة لاعتبارات التكلفة (براءات الاختراع).
- افتقار أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمواقع المناسبة نتيجة دائما لعامل التكلفة.
- الانفصال الشبه تام بين الجامعة ومراكز البحث من جهة، وبين المؤسسات الاقتصادية بصورة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصورة خاصة، والتي تعتبر المكان الطبيعي لتبني وتجسيد ثمرة الأبحاث والدراسات التي تتم فيها كما هو حاصل في كل دول العالم المتطورة.

---

[1]- تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2013، ص 222.

[2] - Boudjemaa amroune, solutions aux problémes rencontrés par les PME, 1st ED, édition universitaires européennes, 2016, p13-15.

[3]- رابح خوني، واقع هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2000-2009، الملتقى الدولي الثالث حول المقاولاتية، جامعة بسكرة ، 2011، ص17.

خاتمة:

على الرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة، إلا أن هذا القطاع في الجزائر مازال دون المستوى المطلوب منه، نتيجة مجموعة من العراقيل التي تعيق عملها، لذا ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم، تأخذ في طياتها إصلاحات جذرية لتجاوز المشاكل والعراقيل الاقتصادية والمؤسسية التي تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنقص من قدرتها على المنافسة، وهو ما يعني أن يمس هذا الإصلاح جوهر النظام القانوني والاقتصادي والإداري، لتحسين بيئة الأعمال هذه المؤسسات بإعتبارها تمثل حلقة الربط بين جميع القطاعات الاقتصادية.

فنجد بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيطرت إلى حد كبير في التخلص من المشاكل المادية، وهو التوجه الذي وفرته الدولة من خلال السياسة التنموية التي تسعى إلى إنشاء اكبر عدد من المؤسسات وعصرنتها حتى تكون البديل للمحروقات، والعمل بنتائج تجربة بعض الدول مثل سنغافورة وتونس وتركيا....الخ.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى عدة نتائج:

- ✓ ظهر الاهتمام بمرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع بداية التسعينات، أي في المرحلة التي شهدت بداية التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بتشجيع الملكية الخاصة وروح المبادرة، ورغم تعدد العراقيل والمصاعب التي تواجهها، إلا أنها لعبت دورا هاما في مجال تقديم الدعم لمنشئ يظهر خاصة في شكل منح الإعانات كما أنها حملت الطابع الاجتماعي والتضامني بالدرجة الأولى.
- ✓ أثبتت الدراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير كبير على الاقتصاد الوطني وكذلك على عناصر الإنتاج. وذلك لأن الأثر المباشر فيما يتعلق بالاستثمار هو تعبئة الطاقات المعطلة في المجتمع.
- ✓ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واجهة معانات كبيرة من الناحية التمويلية في بعض القطاعات التي واجهة صعوبات كبيرة من بينها قطاع الحرف والفلاحة.

- ✓ عدم القدرة على توجيه استثمارات الشباب نحو المشاريع المنتجة للثروة وضعف عمليات التحسيس في بعض البلديات حيث نلاحظ تزايد عدد المؤسسات المصغرة في قطاع النقل وبعض النشاطات غير المنتجة للثروة على حساب القطاع الصناعي والزراعي.

وعلى ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم بعض الإقتراحات الآتية:

- ✓ ضرورة تطوير وتنويع مختلف آليات وأجهزة المرافقة للشباب كحاضنات الأعمال والمشاتل مع ربط الجامعات بالمؤسسات الاقتصادية وتفعيل دور مختبرات البحث العلمي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تنظيم الأيام الإعلامية والتحسيسية لنشر ثقافة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوساط الشباب سيما الجامعيين.
- ✓ الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العربية والعالمية المختصة في مرافقة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تحفيز الشباب والمستثمرين والمقاولين وذلك من خلال التسهيلات الإدارية ورفع الضرائب عنهم أو التخفيف منها.
- ✓ العمل على تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع مختلف المؤسسات المتدخلة في إنشاء المؤسسات والتنسيق والتكامل لتسهيل عملية إنشاء المؤسسات.
- ✓ توسيع المعارض الدورية الداخلية والخارجية للمساهمة في تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إنشاء شركات أو وكالات متخصصة في التسويق لمساندة هذه المؤسسات عن طريق توزيع وتصدير منتجاتها .

قائمة المصادر والمراجع:

1. القانون رقم18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد77.
2. المرسوم التنفيذي رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد02.
3.
4. تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2013.
5. حسين عبد المطلب الأسرج، البديل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، الإمارات،2009.
6. خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2013.
7. رابح خوني، واقع هيئات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2000-2009، الملتقى الدولي الثالث حول المقاولاتية، جامعة بسكرة ، 2011.
8. رقيق بشرى، دور هيئات الدعم المالي في إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم الشباب 2010-2016 بالمسيلة)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص: إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2018.
9. سليمان ناصر، عواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات الحلول، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة للجزائر"، جامعة المسيلة (الجزائر)، يومي 28-29 أكتوبر 2014.
10. عبد المجيد عبد المطلب،" اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.

11. لخضر مداح، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الملتقى الوطني الأول، حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس.
12. ليث عبد الله القهري وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، دار الجامعة للنشر، عمان،2012.
13. مودع وردة، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، (رسالة ماستر)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، 2015.
14. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لينان، 2007.
15. - Boudjemaa amroune, solutions aux problémes rencontrés par les PME, 1st ED, édition universitaires européennes, 2016.